

إصدار 9 يناير 2020 ة لبيان الخصوصية والأرشفة

هناك تزايد ملحوظ في الاهتمام بدعم القوانين والتشريعات التي تحث على حماية البيانات الشخصية خاصة في السنوات الأخيرة. يتماشى ذلك مع الوعي بالطرق الحديثة لجمع واستخدام البيانات الشخصية والتي تمتاز بطبيعة تقتحم خصوصية هذه البيانات.

يُعد هذا الاهتمام المتزايد محببًا على نطاق واسع ولكن في نفس الوقت يدعو إلى الحذر فيما يخص إمكانية وكيفية التأثير على عمليات الأرشفة وصحة مقتنيات المؤسسات (مثل: التسجيلات، البيانات، الخ). فمع الأخذ في الاعتبار، رغبة القائمين على إدارة المواد الأرشيفية في احترام القوانين، فإن نقص الشفافية والوضوح قد يؤدي إلى زيادة غير مستحبة في تقييد موانع الممارسة، وذلك قد يؤدي بدوره إلى تأثر التزويد والحفظ للمواد الأرشيفية وبالتالي يؤثر في المستقبل على إمكانية الوصول إلى المعلومات.

يهدف هذا البيان إلى تحديد ووضع أسس محورية لحشد الدعم ومناصرة قوانين حماية البيانات الشخصية في المكتبات والأرشيفات والجمعيات الخاصة بهم.

طبيعة المواد الأرشيفية

المواد الأرشيفية، وفقًا لتصنيف المجلس الدولي للأرشيف، هي "منتج وثائقي ثانوي لنشاط إنساني تم حفظه لقيمه طويلة المدى. فالمواد الأرشيفية هي تسجيلات معاصرة يقوم بها الأفراد والمؤسسات خلال عملهم وبذلك يقدمون صورة مباشرة عن أحداث تمت في الماضي"¹.

تشكل هذه المواد أساسًا ضروريًا لفهم الماضي، قد يكون هامًا في أغراض البحث، أو للشفافية والاعتمادية، أو في أبسط الأحوال للتأكد من أقصى تسجيل تاريخي كامل يمكن الوصول إليه. وهذا الوثائق يساعد على بناء مجتمعات قوية وديمقراطية.

تتواجد المواد الأرشيفية في أماكن متعددة مثل المكتبات، دور الأرشيف، والمتاحف. تقوم هذه المؤسسات بدور هام في تحقيق الأهداف المجتمعية والمدنية من خلال اختيار، وحفظ، وتوفير سبل الوصول إلى هذه المواد.

المواد الأرشيفية والبيانات الشخصية

يصعب تجنب احتواء الأرشيفات على بيانات شخصية واضحة، والتي يمكن تعريفها بأنها البيانات التي تقترب بشخص علم، وبأنها تكشف جانبًا من شخصيته، وظروف حياته، وأنشطته. في كل الأحوال، لا يمكن لأي نظام إتاحة الوصول إلى المعلومات أن يتواجد بدون إدارة المعلومات والحفظ، ولذا فلا تقل أهمية أنه يجب أن تكون إدارة التسجيلات وبرامج الأرشيفات قوية وفاعلة.

إن التعامل مع مثل هذه المعلومات يطرح العديد من الأسئلة. تُقر المادة رقم 12 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أنه لا يجوز تعريض أحد لتدخل تعسفي في حياته الخاصة أو في شؤون أسرته أو مسكنه أو مراسلاته.

وبالرغم من ذلك، فإن المادة رقم 29 تؤكد أنه لا يُخضع أي فرد، في ممارسة حقوقه وحرّياته، إلاّ للقيود التي يقرّها القانون مستهدفًا منها، حصراً، ضمان الاعتراف الواجب بحقوق وحرّيات

الأخرين واحترامها، والوفاء بالعدل من مقتضيات الفضيلة والنظام العام ورفاه الجميع في مجتمع ديمقراطي.

يتطلب الوصول إلى التوازن السليم بين هذه المواد، حكم مهني دقيق، يكون قائم على قيم أخلاقية. يلتزم العاملون في المكتبات ودور الأرشيف بميثاق يدعم اتخاذ القرارات على أساس أسلوب تحملهم المسؤولية، واقتناء، وإدارة، وإمكانية الوصول إلى مثل هذه المواد. في الحالات التي يوجد فيها حجم كبير من البيانات الشخصية، يقوم موظف الأرشيف بحفظ السجل بصورة آمنة لحين إمكانية إتاحتها بعد انتفاء حساسية المحتوى و/أو في حالة وفاة الشخص الذي تحتوي المواد بياناته.

الممارسات القائمة في حفظ وإتاحة المواد الأرشيفية

ميثاق الأخلاق للاتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات المكتبات (الإفلا)، وكذلك بيان الإفلا عن الوصول إلى المعلومات الخاصة بأشخاص في السجلات التاريخية، وميثاق الأخلاق للمجلس الأعلى للأرشيف، كلها أرست معايير يتم دعمها بصورة مستمرة من خلال متابعة لجان الخبراء على المستوى الدولي والوطني.

المنهج الأساسي المتبع يدعو إلى إتاحة المواد الأرشيفية مع وضع بعض الضوابط تطبق بحزم وفقاً لروح ونص القانون المتعلق بهذا الأمر، بما في ذلك قانون الخصوصية، مشروح وفقاً لمفهوم وحكم مهني. تشمل مثل هذه الضوابط مواقف واضحة تكون فيها المعلومات هي وسيلة لتسهيل سرقة الهوية، أو تكون معلومات ظالمة، أو لا علاقة لها بالموضوع الأساسي، أو قد تُسبب أذى غير مبرر (مثل: سياق قانون "الحق أن تُنسى" [right to be forgotten](#)).

بينما يتم السماح في حالات محددة بوضع ضوابط للوصول إلى المعلومات، فإنه يُمنع بنفس الوضوح والحزم تدمير ومحي هذه المعلومات بمجموعات المواد الأرشيفية بصورة نهائية. وتُعد هذه الأفعال بمثابة حكم مسبق على قدرة مديري المجموعات الأرشيفية فيما يتعلق بقرار إتاحتها بناءً على حكمهم الشخصي.

مقترحات لقانون حماية البيانات الشخصية

بينما تسمح القواعد الجديدة للأفراد بحق الوصول إلى المعلومات التي تخصهم بالمواد الأرشيفية بالمؤسسات وطلب تعديلها أو إلغائها، فإن ذلك يهدد بإلغاء فرص الباحثين وغيرهم اليوم وفي المستقبل للوصول إلى سجلات يُعتمد عليها بمجموعات مكتملة، كما يقلل ذلك من الشفافية والاعتمادية لذوي السلطة.

ولذلك فإننا نطرح هذه التوصيات والمقترحات للحكومات وغيرها من متخذي القرار:

- نرحب بالقوانين التي تمنح الأفراد حقوق أكبر وإمكانيات التأثير على كيفية جمع وإدارة المعلومات التي تخصهم.
- هذه القواعد يجب أن تؤكد على إتاحة استثناءات للسماح بتزويد وحفظ المواد الأرشيفية التي تحتوي على معلومات تخص أشخاص معينين لدى مؤسسات مهنية متخصصة مثل المكتبات ودور الأرشيف.
- بينما تروج القواعد الخاصة بإتاحة المواد الأرشيفية إلى حق الوصول إليها كعنصر أساسي، فإنها يجب أن تسمح باستثناءات تطبق عند الضرورة من أجل حماية الخصوصية الشخصية، والسرية، والحساسية الثقافية، أو لاعتبارات أمنية.

- تحت أي ظرف، يجب ألا تسمح القوانين بتدمير أو الغاء المواد الأرشيفية المودعة بمؤسسات التراث الوثائقي والثقافي، حيث تم انتقاء هذه المواد لحفظها لأهميتها الثقافية الدائمة.
- يجب أن يكون هناك دعم للمكتبات ودور الأرشيف وغيرها من المؤسسات المعنية بإيداع المواد الأرشيفية لتطوير واتباع مبادئ أخلاقية صارمة وفعالة في إدارتهم وقراراتهم الخاصة بإتاحة المواد المتضمنة معلومات شخصية.
- يجب أن تستفيد المكتبات ودور الأرشيف التي تملك مواد أرشيفية من "تحديد المسؤوليات limitation on liability"، عملاً بالتصرف الحسن.